

الوضع السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية: دراسة تحليلية

The political situation in Tunisia during the transitional period: an analytical study



نش حمزة،

كلية الحقوق، جامعة تسمسيلت (الجزائر)،

hamzaneche@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

يمكننا الافتراض بأن الحراك الشعبي في تونس الذي حصل مطلع 2011، ليس إلا نتيجة لعدة أسباب وعوامل مختلفة، سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي، هذه الأسباب التي كان لها الدور الأساسي في انطلاق الثورة، من أجل المطالبة بالإصلاح السياسي، وتأسيس الحكم الديمقراطي المرغوب. كل هذا سوف أحاول تفكيكه من خلال هذه الدراسة مع تقديم قراءة تحليلية، لتجربة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد فترة الحراك الشعبي.

الكلمات المفتاحية:

التحول الديمقراطي؛ الحراك الشعبي؛ المرحلة الانتقالية؛ سيناريوهات التجربة التونسية.

Abstract:

We can assume that the popular movement in Tunisia, which took place in early 2011, is only the result of several different reasons and factors, whether at the political, economic, social and cultural levels. These reasons played a key role in launching the revolution, in order to demand political reform and establish desired democratic rule. All of this I will try to disassemble through this study with an analytical reading of the experience of the democratic transition in Tunisia after the period of the popular movement.

Key words:

democratic transition; Tunisian Revolution; Transitional phase; Scenarios of the Tunisian experience.

مقدمة:

إن ما جرى في تونس مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 هو استخدام متطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية من أجل تغيير البنية السياسية، وإعادة إنتاجها، وما تحتاجه هذه الاحتجاجات للوصول إلى الهدف هو توافر متغيرين ضابطين هما: الوعي بالأهداف، واستحضار المخاطر وغيرها من الاستراتيجيات لبلوغ الأهداف المنشودة.

نش حمزة

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بناء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتونس قبل وبعد 2010، والتي كانت أحد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع الثورة في تونس، على اعتبار أن هذه الثورة لم تأت من فراغ ولم تكن وليدة الصدفة، وإنما كانت نتيجة لتأزم اجتماعي حقيقي، وهذا ما جعلنا نفتح أبواب البحث في هذا المجال .

وهنا يضعنا أمام توصيف الوضع السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية من خلال الكشف عن تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية

وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على عدة مناهج نعتقد أنها سوف تساهم بإيصالنا إلى درجة الدقة، ومن ثمة إلى دراسة موضوعية لذا اعتمدنا على المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ومنهج دراسة حالة وكذا المنهج الاستشرافي انطلاقاً مما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا التي نحاول تناولها وفق سياق تحليلي استشرافي من خلال الإجابة على السؤال المركزي التالي:

هل تمكنت تجربة المرحلة الانتقالية في تونس من تحقيق الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات وفق شرعية ومطالب الحراكين ؟، وما هي السيناريوهات المتوقعة من التجربة التونسية في التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي؟.

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي واستدلال منطقي، من خلال طرح ومحاولة الإجابة في مضمون الدراسة على التساؤل الفرعي التالي:

— ما هي تصورات و مراحل إدارة المرحلة الانتقالية؟،

— هل يمكن الحكم على أن تونس حققت انتقالاً ديمقراطياً أم لا؟،

— ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي سيكون عليها النظام السياسي التونسي في المستقبل المنظور بعد الحراك الشعبي؟.

رابعا : الفرضيات.

بناء على التساؤل الرئيسي والأسئلة الواردة في الإشكالية ، انتهينا إلى صياغة فرضيات تفسيرية شاملة لعناصر موضوع الدراسة وجزئياته على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

هنالك علاقة ايجابية بين الفرص التي توفرت للحراك الشعبي في تونس وبين إمكانية نجاح التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسسات شرعية

الفرضيات الجزئية:

هنالك علاقة طردية بين أهمية وحجم التحديات التي تطرحها التجربة التونسية وبين المسارات المستقبلية التي تواجهها تونس.

مستقبل التحول الديمقراطي في تونس يبقى مرهون بتجسيد مجموعة من الإصلاحات.

يمكن أن نتوقع قيام نظام سياسي في تونس مستقر يقوم بممارسة صيغ جديدة للتمثيل السياسي، أو السماح بحياة سياسية أكثر انفتاحا

هندسة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل إشكالية المرحلة الانتقالية في تونس، وفي سبيل ذلك قامت الدراسة ببناء خطة بحثية لمعالجة الموضوع، وقد اشتملت الدراسة على: المبحث الأول : تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية، المبحث الثاني : البناء والانتقال : قراءة استشرافية، المبحث الثاني: سيناريوهات التجربة التونسية .

المبحث الأول

تصورات و مراحل إدارة المرحلة الانتقالية

مع نجاح الحراك الشعبي وهروب بن علي وجدت تونس نفسها أمام مرحلة انتقالية، وهي اللحظة التي تفصل الإطاحة بالنظام القديم وبمؤسساته عن انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وإلى حين ذلك التاريخ تم تنظيم السلط العمومية تنظيمًا مؤقتًا⁽¹⁾، حفاظًا على استمرارية الدولة وتجنبًا للفراغ وقد مر الوضع الانتقالي في تونس بثلاث فترات؛ الفترة الإطارية، ثم الفترة العملية وهي فترة الانتخابات، فالفترة التأسيسية ابتداءً من 23 أكتوبر 2011⁽²⁾.

المطلب الأول : إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

تشكلت هذه الهيئة في أعقاب الحراك الشعبي الذي حدث في تونس بعد 2011 بهدف تحقيق أهداف الحراك، والعمل على الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي للحكم، وقعت الأحزاب التونسية المتمثلة في هيئة تحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي " التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وتونس الخضراء والحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة النهضة وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي اليساري وحزب الإصلاح والتنمية " على وثيقة إعلان المسار الانتقالي التي اعتبرت بمثابة خريطة طريق نحو الديمقراطية في تونس، وقد تضمنت الوثيقة ما يلي⁽³⁾ :

- 1/ التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الموقعة بموعد الانتخابات المتعلقة بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي والمقررة بتاريخ 23 أكتوبر 2011.
- 2/ التركيز على الاحترام المتبادل بين كل المتنافسين السياسيين وهذا خلال كل المرحلة الانتقالية وهو ما صدر عن الهيئة المستقلة للانتخابات.
- 3/ ضرورة إبعاد مكان العبادة وكذا المؤسسات التربوية والإدارية عن النشاط السياسي من خلال الدعاية المغرضة التي دعت إليها الأحزاب خلال الحملات الانتخابية .

¹ - الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، العدد 20، مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، المؤرخ في 23 مارس 2011، المنشور بتاريخ 25 مارس 2011، ص. 267-268.

² - عياض بن عاشور، مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر مايو 2011، الجزء الأول، جانفي 2012، ص. 3.

³ - بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي الصعود-التحديات - تدبير الحكم (بيروت: دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2012)، ص. 94.

4/ التأكيد على عدم تجاوز فترة المهام المسندة للمجلس التأسيسي والمحددة بسنة كأقصى تقدير ليتسنى بعد ذلك للمؤسسات القائمة للتركيز على القضايا الجوهرية المطروحة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

وكان الهدف من هذه المبادرة هو التمهيد لقيام مؤسسات دستورية وإحلال مجلس وطني يتكون من نواب التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية الناشطة في المجتمع التونسي على أساس الإنابة، مما يساهم في نشر الطمأنينة داخل أوساط المجتمع التونسي والسعي إلى إعداد دستور جديد يتماشى مع أهداف الحراك، وكذا يعمل على متابعة أعمال الحكومة ومراقبتها في حدود الفصل بين السلطات، إضافة إلى السهر على تنظيم انتخابات رئاسية حسب مقتضيات الدستور الجديد، ويكون نهاية المجلس مباشرة بعد تنصيب السلطة الدستورية، وكذا استلام رئيس الجمهورية المنتخب الجديد لمسؤولياته⁽²⁾.

المطلب الثاني: إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي⁽³⁾.

بعد سقوط النظام دخلت تونس في مرحلة جد حساسة، كان عليها التأسيس لمرحلة جديدة، وهو ما استدعى تكوين مجلس لحماية ما أسموه " بالثورة " ومن أهم الأطراف التي وقعت على بيان تأسيسه : الاتحاد العام للشغل التونسي وحركة النهضة الإسلامية، والهيئة الوطنية للمحامين وحزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية القضاء والرابطة التونسية عن حقوق الإنسان وهو المجلس الذي تم دمج مع اللجنة العليا للإصلاح السياسي في هيئة موسعة تحت مسمى " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تم أنشاؤها في 15 مارس 2011 وتتشكل من 71عضو ليرتفع لاحقا إلى 130 عضوا بهدف ضمان تمثيل مجتمعي أوسع، وقد عقدت الهيئة أول اجتماعاتها يوم 17مارس للتباحث في مشروع قانون انتخابات مجلس وطني تأسيسي أعدتها لجنة الخبراء، وبعد تفاوض تم الاتفاق على بداية النظر في مشاريع القوانين الانتخابية، والسعي في الوقت نفسه إلى توسيع اللجنة، وهو ما تم فعلا .

حيث بدأ التداول حول مشروع قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات⁽⁴⁾، والتي مثلت بدورها استجابة مؤسساتية لضرورة إحداث إطار يلتقي فيه التونسيون على اختلاف مشاريعهم وآرائهم الفكرية والسياسية ليؤمنوا لتونس الانتقال من الاستبداد إلى الحرية والديمقراطية، فكانت الهيئة البيت الذي يأوي مختلف السياسات والقطاعات في إطار توافقي لاستحالة الاحتكام للانتخابات⁽⁵⁾ في تلك المرحلة الاستثنائية.

1- المرجع نفسه، ص. 94.

2- نزار شقرون، رواية الثورة التونسية (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2011)، ص. 121-122.

3 - الفصل 2 من المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

4- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير، تحرير. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011)، ص. 152.

5 - مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كله، السيد فؤاد المبرع رئيس الجمهورية المؤقت، الجزء 2، من جوان إلى أكتوبر 2011، ص. 1003.

وقد تكونت اللجنة العليا للإصلاح من خبراء في القانون العام والعلوم السياسية وانتهجت في عملها منهج المشاورة مع مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي انتهت إلى وضع عدد من السيناريوهات لمرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية، انحاز رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي من بينها إلى إجراء انتخابات برلمانية في يوليو 2011، والتصويت على رئيس مؤقت إلى حين إعداد الدستور الجديد.

إلا أن الاحتجاجات الشعبية أجبرته على اللجوء إلى بديل آخر هو انتخاب مجلس وطني تأسيسي يضع دستوراً جديداً للبلاد، على أن ينتخب هذا المجلس من بين أعضائه رئيساً مؤقتاً للبلاد في حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد والإعداد لانتخابات جديدة رئاسية أو تشريعية بحسب النظام المقترح.

إذن كانت الهيئة العليا مؤسسة لصيقة بالفترة الانتقالية منذ 14 جانفي 2011 لكنها ليست مجرد مؤسسة عادية كلاسيكية أو مجلس تشريعي كما سماها البعض أو إدارية واضحة المعالم بل هيئة فريدة على المشهد المؤسسي، أخذت ما هو تقليدي ومن ما هو حديث تتبلور مظاهره من خلال ملايسات إحداثها، وبالتالي الظروف السياسية الاستثنائية التي نشأت في ظلها هو الخوف من عدم الاستقرار السياسي يأتي من تلاعب السلطة القائمة بالشرعية.

وقد ضمت هذه الهيئة أعضاء منتخبين في منظماتهم وأحزابهم وكذا شخصيات وطنية وتترأس الهيئة الأستاذ "عياض بن عاشور" لأجل التحضير للانتخابات تعد الأولى بعد سقوط نظام بن علي، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق أساساً بالحياة السياسية كحماية حريات المواطنين والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات من أجل تأسيس دولة القانون التي قامت من أجلها الثورة ضد النظام.

كما أصدرت الهيئة عدداً من المراسيم كان أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي أنشئت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي وضعت بمقتضاها القانون الانتخابي الجديد الذي يقوم على وجود لجنة انتخابية مستقلة وثنائية متوازنة بين الرجال والنساء. حيث صادق مجلس الهيئة على تعديل الذي جرى على قانون الانتخابات، وهو الذي بدوره أسس لنظام سياسي جديد قائم على الشفافية والنزاهة في تاريخ تونس في 23 أكتوبر 2011م والتي انبثق عليها الوطني المجلس التأسيسي الذي يعتبر أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية⁽¹⁾. وهو ما يجسد الاستجابة للمطالب الشعبية، والذي دخلت تونس من خلاله مرحلة جديدة من خلاله وهي إضفاء الشرعية لفاعلين جدد يبدأ بانتخاب المجلس التأسيسي.

ومن هذا المنطلق اعتبر أعضاء الهيئة العليا حلقة وصل بين المواطنين خارج الهيئة والمؤسسات الفاعلة داخل الدولة فمن خصائص النظم الانتقالية نقص الفعالية والمشروعية لذلك أوجب مراقبة مؤسساتها والوقوف على أعمالها لتتوفر الثقة في سلامة العملية السياسية والابتعاد عن التفرد بالرأي والتعصب للقرار الواجب وهو ما تجسد صلب الجلسات الدورية للهيئة عقب

1 - توفيق المديني، تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون 2013، ص. 345-346.

تعاملها مع الهيئات القطاعية التي أحدثت في إطار الإصلاح السياسي بعد الثورة ومع اللجان التي أحدثت في إطار تصفية مخلفات الماضي وتجاوزاته.

المطلب الثالث: إنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات

تتمثل الخيارات الأساسية لتنظيم العملية الانتخابية في إسناد هذه المهمة إلى الإدارة أو لجان وهيئات مستقلة عن السلطة التنفيذية وهو ما أثبت فشله في كثير من الدول العربية من خلال إشراف الإدارة على عملية الانتخابات، غير أن إسناد مهمة الإشراف إلى لجان وهيئات مستقلة تضمن انتخابات تعددية ونزيهة بعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية.

وأمام التجربة المريرة التي مرت بها تونس منذ الاستقلال، إذ كانت وزارة الداخلية تحكم قبضتها على تنظيم الانتخابات في جميع مراحلها منذ بداية التسجيل وتقديم الترشيحات إلى يوم الاقتراع وما يحصل أثناء الفرز، وفي إطار القطع مع هذه المنظومة تم إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011.

غير أن صعوبة ودقة مهمة الهيئة كان لزاما أن تكون هيكلتها وصلاحياتها على قدر ما تحتمه هذه المرحلة، كانت فكرة إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس خلال المرحلة الانتقالية أمرا مستعجلا يستجيب لضروريات المرحلة وهو ما تجسد فعلا في مشروع المرسوم عدد 27 المؤرخ في 18 أبريل 2001⁽¹⁾ والذي صاغته لجنة الخبراء.

وقد جاءت هذه الهيئة استجابة لتطلعات الشعب التونسي، والذي طالب برحيل النظام الذي كان سببا في تأزم ثقافة المشاركة وبالتالي مؤشرا عن أزمة الديمقراطية في البلاد. وفي مقابل ذلك المطالبة بإنشاء مؤسسات تعترف بمبادئ الانتخابات الحرة وهو ما يفرض وجود هيئة محايدة في جميع مراحل العملية الانتخابية ابتداء من إعداد البرنامج والإشراف على تسجيل الناخبين والمرشحين مرورا بإدارة العملية الانتخابية يوم الاقتراع وفرز الأصوات انتهاء بالإعلان عن النتائج وفتح الباب أمام الطعون.

وقد جاءت الدعوة من طرف الجماهير بحكم التجربة المريرة التي بها التجربة التونسية منذ الاستقلال فقد كانت وزارة الداخلية مجردة من الحياد والنزاهة في العملية الانتخابية، وهو ما أعطى فرصة للسلطة التنفيذية التحكم في جميع مراحل الانتخابات التي تظهر للعيان نتائجها قبل يوم الاقتراع وهو ما أعطى لرموز النظام البقاء في السلطة وتعجيز المعارضة.

لقد كان الدافع الكبير للشعب التونسي إقامة إدارة انتخابية محايدة تضمن مراقبة مستقلة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وحسما فعلا للنزاعات، وبعد تجميع الانتقادات والملاحظات التي وجهت له على المستوى اللغوي والمضمون القانوني تمت مصادقة مجلس الهيئة عليه بالأغلبية ولم يعارضه أحد، في حين احتفظ 4 أعضاء بأصواتهم، وبعد استكمال تركيبها يوم 17 ماي 2011⁽²⁾ وقع تنصيبها رسميا بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتواصل عملها لأكثر

1 - مرسوم عدد 27 لسنة 2011، يتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات ر.ر. ج. ت، عدد 27/ المؤرخ في 19 أبريل 2011، ص. 488، 489.

2 - يتم انتخاب أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات من طرف مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وتم ذلك في مرحلة أولى يوم 09 مايو 2011.

من خمسة أشهر دونت في التقرير النهائي الذي قدمه رئيسها المنتخب السيد كمال الجندوبي في مايو 2012 إلى رئيس الجمهورية.

وبذلك تكون قد اضطلعت بمهامها وانتهى السبب القانوني لوجودها وفقا للمرسوم الاستثنائي الذي أحدث في فصله الأول هذه الهيئة التي تشرف على انتخاب المجلس التأسيسي وتنتهي مهامها بالإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات التي يشترط أن تكون ديمقراطية وتعددية ونزيهة وشفافة. ويمكن الإشارة إلى طبيعة الهيئة وكذا تبيان مدى استجابتها لشروط النزاهة والحياد من خلال توافر مجموعة من المقومات والتي من بينها:

التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري: وهو ما يقودنا إلى التأكيد على أن الهيئة تتوافر على الاستقلال المالي والإداري وهو ما يكفل لها الحياد السياسي والإداري، وقد تم في المجال تخصيص ميزانية خاصة بها لمباشرة مهامها دون تبعية ولا تخضع نفقاتها للرقابة المسبقة للمصاريف العمومية، لكنها في المقابل تخضع لرقابة لاحقة لدائرة المحاسبات، وعملا بمبدأ الشفافية تتولى الهيئة نشر تقريرها المالي بعد انتهاء عملية الانتخابات تجسيدا للقوانين والنظم الداخلية التي أصدرتها الهيئة يوم 6 سبتمبر 2011 والتي توضح من خلالها كيفية ضبط ميزانيتها وطرق التصرف فيها، وهو ما يؤكد جليا استقلالية الهيئة هيكلتها ووظيفيا عن السلطة السياسية وعن مختلف الحركات السياسية والتيارات الحزبية ولا للسلطة القضائية رغم انتصابها كمحكمة درجة أولى⁽¹⁾.

مبدأ الحياد: وهو مبدأ عام تسعى الهيئة إلى تحقيقه حتى تباشر مهامها بكل شفافية إضافة إلى استقلالية أعضاء الهيئة المنتخبين وكذا نزاهتهم الذي يعتبر من أهم الشروط التي قامت عليه الهيئة، إلى جانب الكفاءة والخبرة والتفرغ وحظر الجمع بين عضوية الهيئة وعضوية الحكومة أو الترشح لانتخابات المجلس أو الانتماء الحزبي، كما يمنع عليهم القيام بأي نشاط يتعارض وحياد الهيئة واستقلاليتها أثناء أداء مهامهم.

كما أن المحكمة الإدارية متحكمة في نشاطات الهيئة باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن تقديم إجراءات الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي الذي يعد من قبيل الوثائق الصادرة عن الإدارة، والتي تكون الأخيرة ملزمة بإتباعها وتجاوبها ما تضمنته من مقتضيات⁽²⁾ فكل القرارات الصادرة عن الهيئة سواء كانت هذه القرارات قرارات صريحة أو ضمنية يمكن اعتبارها قرارات إدارية ذات صبغة تنفيذية.

1 - المحكمة الإدارية، الدائرة الإستئنافية الرابعة، قضية عدد 28962، بتاريخ 25 سبتمبر 2011، حاتم اليحيائي رئيس قائمة " تونس لكل التونسيين" بالدائرة الانتخابية بمنوبة ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بمنوبة. أنظر في هذا الصدد: أمين محفوظ، حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة بين النظام التونسي والجزائري، رسالة شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام غير منشورة (سوسة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، 1991)، ص. 19.

2 - المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الثانية، قضية عدد 28892، بتاريخ 16 سبتمبر 2011، سمير سعدانة، رئيس قائمة حزب حضر موت ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات سوسة المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الأولى، قضية عدد 28959، بتاريخ 26 سبتمبر 2011 ومحمد صالح كرمادي رئيس قائمة حزب المبادرة بقفصة ضد رئيس الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بقفصة. انظر في هذا الصدد: أمين محفوظ، مرجع سابق، ص. 26، 29.

اعتبار تلقي الطعون والبت فيها من أهم الاختصاصات المنوطة بالهيئة إثر إعلان النتائج الأولية للانتخابات والتصريح بها ونشر النتائج النهائية بعد أن كانت المجلة الانتخابية قد عهدت إلى مجلس النواب مهمة البت في صحة انتخاب أعضائه، والتي أوكلت بمقتضى تعديل 1988 المسألة إلى لجنة مستقلة تتكون من رئيس المجلس الدستوري، ورئيس المحكمة الإدارية ورئيس الأول لمحكمة التعقيب تم اثر التعديل الدستوري عام 2002 أصبحت من اختصاص المجلس الدستوري⁽¹⁾.

أما بعد تعليق الدستور بعد سقوط النظام ودخول تونس مرحلة انتقالية جديدة لما بعد الثورة في مارس 2011، وقع القاضي العادي كقاضي للانتخابات يبيت في الطعون المقدمة ضد قرارات الهيئة المستقلة التي تعمل كمحكمة درجة أولى للنظر في نزاعات ترسيم القوائم الانتخابية وتخول هذه الرقابة للهيئة المركزية متى ثبت لها مخالفة القائمة الفائزة للأحكام المتعلقة بالتمويل وبما لها سلطة تقديرية تمارسها تحت رقابة قاضي النتائج أن تتولى إلغاء نتائجها، وذلك بعد التحقيق من إتيان القائمة المؤخذة لهذه المخالفة بصورة لا يعترىها شك أثناء فترة الحملة الانتخابية⁽²⁾.

وبالإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية⁽³⁾ تنتهي مهمة الهيئة التي أبعدت وزارة الداخلية نهائيا عن تنظيم وإشراف والإعلان عن النتائج. وهو ما يعتبر تجسيدا لمكاسب الثورة من خلال قطع عهد قديم مليء بالسلبات نحو عهد جديد قائم على الشفافية والنزاهة الغائبة منذ استقلال تونس عام 1956.

المطلب الرابع : انتخاب المجلس التأسيسي

بعد 2011 تم تعليق العمل بدستور 1959، تم انتخاب مجلس وطني تأسيسي الذي صاغ قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية الذي حل محل الدستور مؤقتا في 10 ديسمبر 2011، ومما نص عليه أنه ينتخب المجلس التأسيسي رئيس الجمهورية انتخابا سريا، بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

المبحث الثاني

البناء والانتقال الديمقراطي

إن الديمقراطية ضرورة ومقوم لأنظمة هذا العصر، ويجب أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا النظام السياسي أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين الحكام من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم، وعليه يمكن التأكيد على وجود.

المطلب الأول: شروط الانتقال الديمقراطي.

حتى نتمكن من الحكم على تونس حققت انتقالا ديمقراطيا أم لا ، وهذا من خلال الوقوف على شروط الانتقال الديمقراطي :

1 - كوثر دباش، القانون الانتخابي التونسي: هو القطع مع الاستبداد (تونس: دار الطائر للنشر، 2011)، ص 70.

2 - المحكمة الإدارية، الجلسة العامة القضائية، قضية عدد 77، بتاريخ 8 نوفمبر 2011، حنان السياسي بوصفها رئيسة قائمة العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بدائرة صفاقس 1 ضد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

3 - قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المؤرخ في 13 نوفمبر 2011.

الوضع السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية: دراسة تحليلية

* القبول بشروط العملية الديمقراطية من جميع الأصعدة سواء مع السلطة أو بين المشاركين وهذا من خلال التزام الأطراف المعنية باستخدام الديمقراطية كذريعة لاحتكار السلطة .

*التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ، والاستعداد لإعطائها قدرا من الشرعية المقننة.

وضع آلية للتداول السلمي على السلطة التنفيذية وفق ما يمليه القانون سواء عن طريق التغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي الممثل للسيادة العليا طبقا للأحكام الدستورية المقررة

على هذا الأساس يذهب اعتقادنا لكل ما سبق إلى أن الأسلوب الديمقراطي السليم الذي ينبغي على تونس تونس انتهاجه هو الأفضل والأكثر أمنا وعدلا في وقتنا الراهن، إذ أنه أسلوب تغييرى إصلاحى لا عنفى، حيث أن بداية إصلاح أي أمة يبدأ بإصلاح نظامها السياسى، وما من حضارة قامت فى التاريخ إلا بعد حدوث تغييرات سياسية عميقة وجذرية، فالإصلاح السياسى هو مفتاح النهوض والتقدم، فما من دولة نمت وازدهرت إلا بعد عمليات شاقة وعسيرة قادت فى النهاية إلى الإصلاح السياسى الذى يصنع الاستقرار وهذا ما ينبغي على تونس أن تسلك هذا الطريق لتحقيق المبتغى .

المطلب الثانى :مستقبل التحول الديمقراطى فى تونس.

تأسيسا على ما سبق فان مستقبل التحول الديمقراطى فى تونس يبقى مرهون بمجموعة من الإصلاحات، والتي تتمثل فى الآتى :

* العمل على إصلاح الإطار القانونى والدستورى الذى ينص على مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء عن السلطة التشريعية والتنفيذية، وضمان حقوق الإنسان، وحياته بحيث تضى التعديلات والإصلاحات الدستورية الطابع الديمقراطى على مؤسسات النظام السياسى وتصبح السلطة التشريعية بعيدة كل البعد عن هيمنة السلطة التنفيذية بتقليص صلاحيات هذه الأخيرة -

* العمل على إصلاح النظام الاقتصادى بما يخدم المستوى المعيشى للمواطن التونسى، وهو الأمر الذى لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطى وترسيخها مرهون بالدرجة الأولى بتحقيق تنمية اقتصادية حيث يفترض فى تلك الإصلاحات الاقتصادية أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء، ومحدودي الدخل التى تعد بمثابة دعامة الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى -

* العمل على إصلاح النظام الحزبى والانتخابى نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، كونهما ركيزة أساسية لمدى نجاح أو فشل التحول الديمقراطى، فإعادة النظر فى قانون الأحزاب السياسية لصالح إلغاء القيود التى تحد من نشاطها المشروع، وإنهاء التداخل بين أجهزة الحزب والدولة بما يحول دون توظيف إمكانات الدولة لصالح هذا الحزب أو ذاك -

* نشر الثقافة الديمقراطية¹ من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وعملها كوسيط بين النظام السياسي والمجتمع ونشاط مؤسساته خاصة المجالات التطوعية والمهتمة بحقوق الإنسان في القيام بأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية، من شأنها أن تساعد على تفعيل التحول الديمقراطي خاصة إذا تمتعت مؤسسات المجتمع المدني بقدر من الاستقلالية عن تدخل الدولة، كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في نشر الثقافة الديمقراطية من خلال القيام بوظائف التنشئة السياسية والتثقيف، إذ تقتضي عملية التحول الديمقراطي مجموعة القواعد الدستورية والقانونية وغيرها، وكذا تتطلب أيضا نشر ثقافة سياسية تنبذ التسلط والاستبداد، وتدافع عن الديمقراطية لدى كل القوى السياسية، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام -

* العمل على وضع وتجسيد خطط تنموية فعالة ومستعجلة تخفف الاحتقان الاجتماعي وتحسن القدرة الشرائية للمواطنين حتى لا تؤثر سلبا على أداء ومخرجات النظام السياسي التونسي الذي قد يصطدم بحركية الشارع التي بدورها يطالب فيها الشباب بالشغل وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والتي تتطلب حولا مستعجلة حتى لا تتفاقم الأوضاع -

* إعادة النظر في سياسات الإصلاح الاقتصادي بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي لتجنب الاحتجاجات من طرف المواطنين والتي تعتبر بمثابة صمام أمان أمام تحو ديمقراطي ناجح -

السهر على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال إعادة النظر في القوانين المنظمة لها²، بحيث لا تكون هناك قيودا سياسية وتنظيمية تحد من نشاطها، والعمل على توفير مساحة من الاستقلالية بينها وبين الدولة خاصة وأن لها دور الوساطة بينهما، وفي بعض الحالات تقوم بالدور المنوط بالدولة في بعض المجالات⁽³⁾ .

* العمل على تحقيق وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير عن طريق تكوين الأحزاب والنقابات المهنية والتنظيمات السياسية والجمعيات وغير ذلك من التنظيمات الغير حكومية ، والمستقلة عن الدولة بما تساهم من خلال الدور الفعال في عملية التحول الديمقراطي عن طريق المهارات السياسية، مما يتطلب العمل على إيجاد أحزاب تتميز بتنظيم قوي ومتماسك ذو قاعدة شعبية عريضة تعمل على تغيير الأوضاع القائمة -

* العمل على معالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق تحقيق التنمية المخططة والسريعة والتي تعتبر الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لا بد من تحقيقها ،أو البدء بها حتى يمكن

¹ عائشة عباش . جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015. ص 124.

² الرعود، عبد الله ممدوح مبارك . دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط: كلية الإعلام، 2012. ص 66.

³ مصطفى بلعور. التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010، ص 301.

تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية، وجعل الاختيار الديمقراطي هدفا ممكنا ورهانا حقيقيا ينطوي على مصالح ومنافع جميع الطبقات ولفئات الاجتماعية⁽¹⁾.

* العمل على تحقيق وإنجاح الحوار الوطني بين مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية، وبما يضمن سلامة البلاد واستقرارها وتوطيد هيبتها -

* العمل على توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم من خلال إيجاد تشريعات حديثة ودقيقة واضحة المضمون، ومن خلال قضاء عادل ومستقل ونزيه -

* العمل على إعطاء صلاحيات واسعة للقضاء من خلال الإشراف الكامل على عملية الانتخابات مع تسليط أشد العقوبات على المتسببين في عملية التزوير أو التلاعب بالانتخابات⁽²⁾.

وأخيرا يبقى مستقبل التحول الديمقراطي في تونس بعد 2010 مرتبط بالدرجة الأولى على قدرة المسؤولين على التغيير، ويكون ذلك عن طريق تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعب التونسي خلال المرحلة الانتقالية -

المبحث الثالث

سيناريوهات التجربة التونسية

سنحاول في هذه الدراسة توقع الصور المستقبلية المحتملة التي سيكون عليها النظام السياسي التونسي في المستقبل المنظور، وقد قسمنا السيناريوهات إلى عدة سيناريوهات نوجزها في التالي :

المطلب الأول: استمرار تأزم الوضع.

في ضوء هذا الاحتمال يفترض بقاء رموز النظام السابق حتى وإن ضعفت شرعيتها أو تكاد تفتقدها على اعتبار أن النظام السياسي القائم بعد نجاح الثورة لا يستطيع أن يقدم معالجة جذرية للوضع السياسي، كما تطالب الأغلبية من القوى السياسية والشعبية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والذي بدوره ستؤدي إلى أحد الاحتمالين :

أولا : تردي الوضع السياسي والاقتصادي³ ومن ثم إلى عدم تحقيق الاستقرار المنشود.

ثانيا : الفشل في حل مشاكل البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي بها إلى فقدان مصداقيتها، عمليا وأضاف الاندفاع نحوها شعبيا⁴.

هذا الوضع سيزيد من تأزمه وتفاقمه مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام على القيام بعمليات إصلاح جذرية في المستقبل يستفيد منها الأغلبية من المجتمع التونسي، مما سيؤدي إلى التوجه أكثر نحو العنف في العلاقات الاجتماعية، يقابله موقف متشدد من قبل النظام السياسي القائم من

¹ - اسعد طارش عبد الرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 : المغرب العربي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. ص 66

² - شايب الذراع بن يمينه، "التحول الديمقراطي في الجزائر : العوائق والآفاق"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ص 11.

³ عبد الرحمان يوسف سلامة . التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010، رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية غير منشورة . جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2016، ص 45.

⁴ يوسف لعياضي. التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2014/2015، ص 56.

أجل الحفاظ على وجوده واستمراره وفرض لأفكاره وبخاصة بعدما ظهر الانقسام خلال المرحلة الانتقالية بين أحزاب المعارضة وتبني أسلوب موحد لمواجهة الأزمة.

المطلب الثاني: سيناريو الاستمرار.

يرتكز هذا السيناريو أساسا على قدرة النخب الحاكمة السيطرة على المشهد السياسي ، وللحفاظ على هذا الوضع تستمر في إنتاج خطاب يتكفل بعض وسائل الإعلام المجندة لخدمته والذي يقوم أساسا على زرع الشك وتثبيط كل الجهود الرامية لتحقيق أهداف الثورة ، وسيعمل على توسيع وتعميق الهوة بين شرائح المجتمع وهز أركانه من خلال تركيزه على إثارة بعض القضايا التي تصور التونسيين على أنهم طبقات تتصارع فيما بينهم فضلا عن الأسس الاجتماعية ، وأن الفساد عام وشامل ويمس كل مستويات الدولة والمجتمع .

ومن المتوقع أن يستمر هذا السيناريو من خلال توظيف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار ديمقراطية الواجهة¹ ، ومواجهة أي محاولة لإصلاح الدولة في اتجاه تتمتع به هذه المؤسسات باستقلالية كافية لممارسة صلاحياتها ، ومن المتوقع أيضا أن تستمر النخب النافذة في استثمار الشروحات التي تعرفها الأحزاب السياسية ، وتغذيتها لإحكام السيطرة عليها ومساومتها وإضعاف قدرتها على التمثيل الشعبي .

المطلب الثالث : سيناريو التغيير.

من المتوقع وبدعم من النخب الحاكمة والفواعل الغير رسمية ذات التوجهات الإصلاحية أن يكمل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي بعد انتخابه رئيسا بعد الثورة بإعادة الاعتبار لكل أطراف المجتمع التونسي من أحزاب معارضة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية إذ أن نشاط الكثير من الجمعيات في هذا الاتجاه سيعزز دولة القانون ويؤثر حتما وبشكل تدريجي على نمط الثقافة السياسية السائدة في النظام .

وفي المقابل سيركز بشكل كبير على مسائل حقوق الإنسان ، واحترام دولة الحق والقانون والارتكاز على القضاء في أداء المهام ، فتحرير الأحزاب السياسية ومنظمات المجمع المدني والنقابات المهنية من السيطرة الفعلية هو لاشك بداية تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي يرسى قواعد نظام سياسي مفتوح وديمقراطية تداولية وعدالة اجتماعية، وقضاء مستقل ونزيه يقطع النسق الاستبدادي السابق سياسيا وثقافيا واقتصاديا بشكل يحول دون عودة احتكار السلطة والثروة .

ومن المتوقع أيضا إن الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية، سيثجع النخب السياسية على الحوار والانتقال السلمي للسلطة وضمن العبور إلى الديمقراطية.

وفي الأخير يمكن القول بأن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي:

من أين ؟ وإلى أين ؟ وكيف ؟ إذ تتبع أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية بأنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد فهي تشهد عملية متزامنة ومتوازية من الهدم والبناء وعليه فإن إدارتها تتعلق بوضع برنامج محدد لتحقيق هدف رئيسي، وهو العمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤسس ويقود عملية التنمية الشاملة .

¹ عزيزة علوي . التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3: قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/2014ص33

في ضوء السيناريوهات السابقة، هل يمكن أن نتوقع قيام نظام سياسي في تونس مستقر يقوم بممارسة صيغ جديدة للتمثيل السياسي، أو السماح بحياة سياسية أكثر انفتاحاً؟، وإذا ما وجدت أدلة قليلة على هذا المنحنى، فإن المرء يستطيع أن يتوقع في ضوء الواقع السياسي المعاش، نشوء توجه نحو نظام للحكم المطلق وانعدام الشرعية في إطار حالة من الهياج السياسي الكبير، وقد يكون هناك بعض النجاح في إضفاء الشرعية على النظام السياسي خلال المستقبل المنظور، بيد أنه سوف تكون هناك أيضاً توجهات قوية قد تتولد عنها حقبة الاضطرابات وسوف يستلزم الأمر أن تبقى إشكالية الشرعية السياسية، بكل مصاعبها المفاهيمية والواقعية، القضية المركزية التي تستقطب اهتمامات الباحثين⁽¹⁾.

إزاء كل ما جاءت به هذه الفرضيات من مضامين، ومع ما تحمله من افتراضات نسبية في تشخيص الواقع السياسي للنظام السياسي التونسي بعد الثورة، فإن إشكالية الانتقال الديمقراطي قد دخلت ميدان الفكر السياسي المعاصر خلال العقد الأخير بقدر هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابها التام في مجال التأمل السياسي قبل الثورة، فنحن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي.

خاتمة:

طرحت هذه الدراسة موضوعاً موسوماً بـ : الوضع السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية: دراسة تحليلية، وقد انطلقت من طرح إشكالية رئيسية تمت صياغتها على النحو التالي: هل تمكنت تجربة المرحلة الانتقالية في تونس من تحقيق الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات وفق شرعية ومطالب الثورة؟، ما هي السيناريوهات المتوقعة من التجربة التونسية في التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي؟.

على الرغم من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي عهدت إليه إدارة المرحلة الانتقالية فقد عانت كثيراً من المشاكل، والتي من بينها سعي أطراف إلى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوياتي وتناحر داخلي، والذي بدوره يعطل مسيرة التحول الديمقراطي لأنها ترى فيه تهديداً لمصالحها وإيداناً بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها، لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة، وهو ما شكل تحديات واجهتها المرحلة الانتقالية.

وبالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكتها بقية بلدان الربيع العربي، تبدو تونس وكأنها قطعت الأشواط الأكثر تعقيداً وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي والتي ساعدتها على مواجهة التحديات والصمود أمام عوامل الردة والانتكاس وترسيخ ثقافة الديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

إن الثورة التونسية القائمة على خلفية عوامل الفقر والاضطهاد والتهميش ومصادرة الحريات الشخصية والعامة، سيبقى رهانها على المستقبل واضحاً وحاسماً وفاعلاً في ظل مجتمع

¹ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات لوحدة لعربية، ط.1، ص.233.

نش حمزة

يشهد عملية تغيير جذري في الوعي والقيم أمام عملية تثوير حقيقية لكل القطاعات ، وعبر كل المستويات، لم تستطع آلات القمع والبطش والاستبداد الحيلولة دون تناميها وتضاعفها. لقد أظهرت الثورة في تونس أهمية الحاجة للتغيير الحقيقي الجذري وليس لمطالب جزئية إصلاحية لا تؤثر في منظومة الفساد والاستبداد والحكم القمعي، كما أثبتت إرادة الملايين وصمودها وثباتها وإبداعها في مجال التغيير الثوري، بعد سنوات من اندلاع الثورة في مواجهة كل التحديات التي أمامها، أن ما كان يوصف بالصعب أو المستحيل ليس إلا مجرد تحديات يمكن تخطيها بالإرادة والعزيمة ، فالثور في تونس ما قامت إلا للتخلص من الواقع المرير لتونس، وما يعمل إلا على تجاوز كل المعوقات والتحديات حتى يتحقق النموذج الديمقراطي المنشود. وحتى يتسنى لتونس تبني الخيار الديمقراطي لابد لها من ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي، وذلك من خلال:

تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية تؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات، بالإضافة إلى أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

إن الانتقال إلى الديمقراطية بصفة عامة تأخذ أسلوبين في الانتقال وهو الأمر الذي ينطبق على تونس كنموذج لهذا الانتقال، فهناك أسلوب التدرج الذي يسمح من خلاله للقوى الديمقراطية في المجتمع بناء مؤسسات دستورية قائمة على التمثيل الشرعي، وإما انتهاز أسلوب غير أسلوب التدرج مثل ما حدث في تونس من خلال إجبار الحاكم على التنازل عن طريق الضغط من أجل إزاحته .

يستمد الخيار الديمقراطي شرعيته من الشعب والمشاركة الشعبية الذي يضمن في النهاية الحريات الأساسية والحقوق السياسية والمدنية، ويعمل على تشجيع المواطنين على أخذ دور فعال وحيوي في الحياة العامة، ويفتح فرص التأثير وتعميق العلاقة بين الرأي العام والدولة، وبناء المؤسسات .

إن مسارات التحول الديمقراطي في تونس تبقى رهنية لمدى نضج إستراتيجية الفاعلين وتفاعلاتها، كما أنها مرتبطة أيضاً بنجاح مسار الإصلاح السياسي والدستوري الممزوج بالعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والسلطة، وحرصهم على أهداف الثورة التونسية كما أن مسار الثورة يمثل فرصة لإعادة تقييم نظرية التنمية من خلال طرح أسئلة جوهرية تعبر عن تطلعات الشعب حول نموذج التنمية الاقتصادية الأفضل لتونس، وكذا تحديد النمو الاقتصادي الأنسب لتونس.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- (01)- مصطفى محمود أبو بكر. البحث العلمي. تعريفه، خطواته، مناهجه، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
- (02)- والي، خميس حزام . إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية . ط1، بيروت: مركز دراسات لوحة لعربية. 2003.

- (03)- دباش كوثر ، القانون الانتخابي التونسي: هو القطع مع الاستبداد (تونس: دار الطائر للنشر، 2011).
- (04)- المديني، توفيق ، تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون 2013.
- (05)- بن عاشور، عياض ، مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر ماي 2011، الجزء الأول، جانفي 2012.
- (06)- التليدي، بلال ، الإسلاميون والربيع العربي الصعود-التحديات - تدبير الحكم (بيروت: دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2012)،
- (07)- شقرون، نزار ، رواية الثورة التونسية (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2011.
- (08)- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير، تحرير. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011)

ثانيا- الرسائل والمذكرات العلمية الجامعية:

- (01)- مصطفى بلعور. التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010.
- (02)- عباس، عائشة . جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة .جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.
- (03)- علوي، عزيزة . التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3: قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/ 2014.
- (04)- الرعود، عبد الله ممدوح مبارك. دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط:كلية الإعلام، 2012.
- (05)- لعياضي، يوسف . التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم العلوم السياسية، 2014/2015.
- (06)- اسعد طارش عبد الرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009، المغرب العربي أنموذجا ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد .
- ### ثالثا- المقالات العلمية:

- (01)- شايب الذراع بن يمينه، التحول الديمقراطي في الجزائر : العوائق والآفاق، مجلة الأكاديميا للدراسات الاجتماعية والإنسانية،
- رابعا- الوثائق والنصوص التشريعية:

(01)- الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، العدد 20، مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، المؤرخ في 23 مارس 2011، المنشور بتاريخ 25 مارس 2011.

(02)- الفصل 2 من المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

(03)- مرسوم عدد 27 لسنة 2011، يتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات ر.ر. ج. ت، عدد 27/ المؤرخ في 19 أفريل 2011

خامسا- الأحكام والقرارات القضائية:

(01)- المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الرابعة، قضية عدد 28962، بتاريخ 25 سبتمبر 2011، حاتم اليحياوي رئيس قائمة " تونس لكل التونسيين " بالدائرة الانتخابية بمنوبة ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بمنوبة. أنظر في هذا الصدد: أمين محفوظ، حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة بين النظام التونسي والجزائري، رسالة شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام غير منشورة (سوسة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، 1991).

(02)- المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الثانية، قضية عدد 28892، بتاريخ 16 سبتمبر 2011، سمير سعدانة، رئيس قائمة حزب حضر موت ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات سوسة المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الأولى، قضية عدد 28959، بتاريخ 26 سبتمبر 2011 ومحمد صالح كرمادي رئيس قائمة حزب المبادرة بقفصة ضد رئيس الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بقفصة. انظر في هذا الصدد: أمين محفوظ،

(02)- المحكمة الإدارية، الجلسة العامة القضائية، قضية عدد 77، بتاريخ 8 نوفمبر 2011، حنان السياسي بوصفها رئيسة قائمة العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بدائرة صفاقس 1 ضد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

(303)- مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كله، السيد فؤاد الميزع رئيس الجمهورية المؤقت، الجزء 2، من جوان إلى أكتوبر 2011.